جنرالان سودانيان يليق أحدهما بالآخر!

حقور زيادة

منذ ظهر تحالفهما في إبريل/ نيسان 2019، حرص الرجلان في كل خطاباتهما الجماهيرية على أن يقولا الشيء، ويفعلان نقيضه، وأن يحكيا الحكايات عن المؤامرات التي تُحاك ضدّهما. يليق الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان بحليفه وعدوه الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي).

في سبتمبر/ أيلول 2021، وبعد ساعات من أخبار عن محاولة انقلابية ضد النظام الانتقالي الحاكم وقتها في السودان، سارع القائد العام للجيش البرهان بالهجوم على الأحزاب المدنية في قوى الحرية والتغيير، بدلاً من انتقاد محاولة التمرّد العسكري المحبطة، وهو تمرّدٌ كانت أغلب أسبابه متعلقة بتململ كثيرين من ضباط الجيش من نفوذ قائد الدعم السريع المتزايد (حميدتي).

عقب انقلاب 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 بينما تقمع قوات الدعم السريع المتظاهرين السلميين في شوارع العاصمة الخرطوم، كان حميدتي يشكو للمبعوثة الأميركية والسفير السعودي من مؤامرة لتشويه سمعة قواته!

يعشق الرجلان الشكوى، ويحكيان في خطاباتهما للمواطنين عن غلاء الأسعار وانعدام الأمن. كأنه جار لطيف التقيته في الشارع، فتبادل معك الشكوى من أوضاع البلاد. استمرّا على النهج نفسه عقب الحرب بينهما. كأن شيئاً ما تغير. بل تبدو الأشياء، التي تغيّرت كما لو فعلت ذلك على مضض.

ظلّ قائد قوات الدعم السريع نائباً لرئيس مجلس السيادة شهراً بعد الحرب، حتى تذكّر البرهان أن يقيله. ومثله محافظ بنك السودان المركزي، الذي جاء لهذه الوظيفة من العمل في بعض مؤسّسات «الدعم السريع» المالية. واحتاج تصنيف «الدعم السريع» جماعة إرهابية حوالي عشرة شهور من الحرب.

ويتنقّل قائد الدعم السريع بين الدول الأفريقية مقدّماً نفسه قائداً يبحث عن السلام والديمقراطية في بلاده، بينما ترتكب قواته كل يوم المزيد من جرائم الحرب، وتنهب أموال المواطنين وممتلكاتهم. ومن عاصمة أفريقية إلى أخرى، يحكي حميدتي مظلمته، وكيف أن حليفه السابق خائن وغير مؤتمن، بعكسه هو الساعي إلى وطنٍ مستقرٍّ ديمقراطي! ... ومع حربٍ أجبرت أكثر من عشرة ملايين مواطن سوداني على النزوح، لا يرى الجنرالان إلاّ نفسيهما، فكل المعارك والمفاوضات تدور حول «أن أنتصر أنا عليه»، أياً كان ثمن ذلك النصر. يصف حميدتي البرهان بأنه رجل مخادع، فيصفه البرهان بأنه مهرّج! هكذا، في خطابات عامة. يتجوّل البرهان في كورنيش مدينة بورتسودان، عاصمته الجديدة، ملتقطاً الصور مع المارّة. مقدماً نفسه حاكماً شعبياً محبوباً «ملتحماً بالجماهير». بينما يتجوّل حميدتي في عواصم أفريقية، مقدّماً نفسه حاكماً مسؤولاً يبحث عن السلام. وهي تصرّفات تخالف حقيقة الرجلين.

تقترب حرب السودان من إكمال عامها الأول، مع موجات النزوح الضخمة، وانهيار البلاد، ومعاناة المواطنين، يناور البرهان وحميدتي بعضهما. يعتذر حميدتي عن لقاء البرهان، فيرفض البرهان لقاءه في المرّة الثانية، يتفق الطرفان على هدنة لوقف إطلاق النار، ثم يتبادلان الاتهامات بشأن من خرقها.

بشكل ما، يبدو الطرفان غير قادرين على الحرب، وغير راغبين في السلام. لهذا ستستمر المأساة السودانية تأكل نفسها ما لم يحدُث ضغط دولي قوي مع موقف سياسي وشعبي ضد الحرب وضد طرفيها ونزعتهما السلطوية. تلك النزعة التي يحاول طرفا القتال كل يوم نفي أنها تحرّكهما. ويدّعيان أنهما لا يوخضان هذه الحرب من أجل السلطة أو النفوذ، إنما من أجل الديمقراطية والثورة وحماية البلاد.

وهو ادّعاء، قديم سبق وقدّماه مشتركيْن في أكثر من موقف، وها هما يرفعانه في وجه بعضهما بعضاً اليوم.

انهارت وساطة «الإيغاد»، وجرى تجميد منبر جدّة التفاوضي، لكن مع اقتراب العقوبات الدولية من القائدين فربما يجبرهما ذلك على الجلوس معاً قريباً.

«الخلطة السرّية» للحرب العالمية المقبلة!

محمود الشيخ

ما الذي يعنيه انتقال تعبير «الخلطة السرية» من إعلانات الوجبات السريعة إلى قاموس التحليل السياسي؟.. سؤال تفرضه تداعيات بدأت منحناها الصاعد في فبراير/ شباط 2022 بقرار غزو أوكرانيا، ووصل إلى قمّته بتحذير أطلقه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة قريباً، وبين النقطتين كثير مما ينبغي الوقوف أمامه طويلاً. كتب الباحث الأميركي هال براندز، وهو أستاذ كرسي هنري كيسنجر للشؤون العالمية في كلية الدراسات الدولية المتقدّمة في جامعة جونز هوبكنز، تحليلاً نشرته مجلة فورين أفيرز الأميركية أخيراً عن تشابه المشهد العالمي الراهن ومشهد ما قبل الحرب العالمية الثانية. وأشد أكثر المفاتيح أهمية في تحليله «الصراعات المتشابكة»، والحرب العالمية الثانية، كان صراعاً واحداً شاملاً بين تحالفات متنافسة، وبدأت كثلاثية من المنافسات المترابطة على نحو فضفاض. وفي المشهد الراهن، بحسب براندز، أوجه تشابه مع سابقه. ولم يكن الصراع الأكثر إلحاحاً في التاريخ هكذا في بدايته عالمياً، وبحسب تعبيره، لم يكن «صراعاً ضخماً متكاملاً منذ البداية». ولم تندمج الأزمات «إلا تدريجيًا، بسبب عوامل قد تبدو مألوفة اليوم». وتواجه أميركا وحلفاؤها «صراعات متعدّدة ومتشابكة». وقد دعا براندز إلى التفكير بشكل جدي في أن المزيد من التنافس والتوازنات العسكرية المتغيرة يخلق «مزيجاً خطيراً»... والكلام الأخير ترجمة شبه حرفية لفكرة «الخلطة السرية»!.

بالإضافة إلى ما نشرته «فورين أفيرز»، وفي التوقيت نفسه تقريباً، صدر عن رئيس أركان الجيش البريطاني الجنرال باتريك ساندرز تصريح كان موضوع اهتمام إعلامي بأن بلاده قد تلجأ إلى «النفير العام» إذا خاضت حرباً كبيرة. وقال وزير الدفاع البريطاني غرانت شابس إن «عام 2024 سيكون حاسمًا بالنسبة للمملكة المتحدة وحلفائها، فبه اتخاذ خيارات استراتيجية للدفاع عن أنفسنا». وقد دفع قوله هذا خبير الشؤون الاستراتيجية في معهد تشاتام هاوس البروفسور أندرو دورمان إلى التساؤل عما إذا كان ما يحذّر منه هو «الحرب العالمية الثالثة»، وضع دورمان يده على بعد رئيس في تأخر التصعيد العالمي، حيث تكلفة هذه الحرب لا تزال الرادع الأساسي أمام جميع الأطراف. والتطورات، التي تتنقل في الشرق الأوسط مثل كرة نار متدحرجة من غزة إلى باب المندب ولبنان وسورية والعراق، انتقلت فجأة إلى الأردن، إحدى أكثر النقاط ضعفاً وهشاشة. ومع إصرار نخبة مجرمي الحرب الإسرائيلية على إبادة فلسطينيي غزة وتدمير مقوّمات الحياة فيها، تقترب المواجهة، التي نجحت أميركا وحلفاؤها في منع اتساع نطاقها، من أن تخرج عن السيطرة في مكان يبلغ الغاية في الخطورة استراتيجياً، ويبلغ الغاية في الهشاشة سياسياً وعسكرياً، من الهلال الخصيب إلى اليمن.

والحربان العالميتان السابقتان غير قابلتين للاستنساخ بالمفهوم السطحي للبحث عن أوجه التشابه والاختلاف، كما أن الأزمات المرشّحة للتصاعد على نحو متوقع أصبح من الحتمي أخذها بمزيد من الجدّية كاحتمالات بدلاً من الإصرار على أنها «فروض مستبعدة». وبدا غزو أوكرانيا لكثيرين كذلك حتى «ساعة الصفر»، وما حدث في «طوفان الأقصى» كان هو الآخر يبدو كذلك.

وربما لم يتوقع معظم صنّاع القرار في المنطقة وخارجها في أكثر كوابيسهم سوداوية أن تنحدر المواجهة إلى الدرك الأسفل من مركب التطهير العرقي والقتل الجماعي والتجويع و..والثقة المفرطة بالقدرة على منع الحريق من التوسّع ليصبح حالاً مامون العواقب، والتجاهل المغرور لسخط الشعبي العربي والدولي المتعمّد من القوات الإسرائيلية بنحو 120 موظفاً محلياً في الوكالة. ومع ذلك، سارعت كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وإيطاليا واستراليا وفنلندا إلى إعلان وقف طارئ لتمويل الوكالة قبل ظهور (أو استكمال) أي تحقيق مستقل في اتهامات نتنياهو بتلطيسها في شوارعها وانحائها ظلالاً حضارية من الشرق والغرب.

هل كان الوجود العربي كثيفاً أكثر من اللازم في بعض الأماكن؟ تجيب السلطات المحلية عن هذا السؤال، وهي لا تتحدث عن العرب في الغالب وإنما عن مجمل الأجانب، وإجابتها: نعم... لحل هذه المشكلة التي تضعف أيضاً اندماج الوافدين، تم ابتكار خطّة «المناطق المغلقة»، وهي تتلخّص في تخيير طالبي الإقامة الجدد بين بعض المناطق دون غيرها، مع استبعاد المناطق ذات الكثافة الأجنبية. هذا يشمل من يرغب بشراء عقار أيضاً، فمن أجل ضمان الحصول على إقامة عقارية، عليك التأكد من أن البيت في نطاق المناطق «المفتوحة»، أي التي تحوي أعداداً أقل من الأجانب.

من خلال أمثلة كثيرة لا يمكن التوسّع في التطرق إليها، وتشمل على سبيل المثال فقط الاستثمار العقاري والفنادق والمطاعم والمكتبات العامة ودور النشر والعمالة الماهرة، يمكن القول إن السوريين وغيرهم من المقيمين العرب استطاعوا تلوين الحياة في المدينة، التي كانت على مر تاريخها جامعة للثقافات والأديان والأعراق، والتي ما زال الزائر والمقيم يتلمسانها في شوارعها وانحائها ظلالاً حضارية من الشرق والغرب.

هل كان الوجود العربي كثيفاً أكثر من اللازم في بعض الأماكن؟ تجيب السلطات المحلية عن هذا السؤال، وهي لا تتحدث عن العرب في الغالب وإنما عن مجمل الأجانب، وإجابتها: نعم... لحل هذه المشكلة التي تضعف أيضاً اندماج الوافدين، تم ابتكار خطّة «المناطق المغلقة»، وهي تتلخّص في تخيير طالبي الإقامة الجدد بين بعض المناطق دون غيرها، مع استبعاد المناطق ذات الكثافة الأجنبية. هذا يشمل من يرغب بشراء عقار أيضاً، فمن أجل ضمان الحصول على إقامة عقارية، عليك التأكد من أن البيت في نطاق المناطق «المفتوحة»، أي التي تحوي أعداداً أقل من الأجانب.

من خلال أمثلة كثيرة لا يمكن التوسّع في التطرق إليها، وتشمل على سبيل المثال فقط الاستثمار العقاري والفنادق والمطاعم والمكتبات العامة ودور النشر والعمالة الماهرة، يمكن القول إن السوريين وغيرهم من المقيمين العرب استطاعوا تلوين الحياة في المدينة، التي كانت على مر تاريخها جامعة للثقافات والأديان والأعراق، والتي ما زال الزائر والمقيم يتلمسانها في شوارعها وانحائها ظلالاً حضارية من الشرق والغرب.

مجرم الحرب مرجعاً قضائياً موثوقاً

محمود الريماوي

لا جديد في الموقف الإسرائيلي المعادي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) المنبثقة عن الأمم المتحدة، فلطالما عبّر رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، وممثلون لأقصى اليمين عن رغبتهم في تصفية الوكالة التي ترعى خمسة ملايين ونصف مليون لاجئ في لبنان وسورية والأردن والضفة الغربية وقطاع غزّة. وبينما تتالت نداءات مسؤولي الوكالة في السنوات القليلة الماضية الداعية إلى سد النقص في ميزانية الوكالة، وظلت هذه النداءات تلقى بعض الاستجابة، فيما بقيت ميزانيتها تشكو من عجز، ما أدّى إلى تقليص بعض خدماتها الأساسية.

وخلال الحرب الحالية على غزّة، تزايدت حاجة «أونروا» إلى دعم ميزانيتها من أجل مواجهة الوضع الكارثي لمليونين وثلاثمئة ألف مليون لاجئ ترعاهم الوكالة في القطاع، ولم تلق النداءات التي تعكس الوضع الطارئ استجابة تُذكر، إذ تجاهلتها الدول الكبيرة المانحة، ولم يلبّ الوضع الكارثي أن تفاقم مع اشتداد وطأة الحرب على المدنيين، إذ تعرّضت مقار الوكالة ومراكزها للقصف غير مرّة وبصورة منهجية، فيما أودى القتل المتعمّد من القوات الإسرائيلية بنحو 120 موظفاً محلياً في الوكالة. ومع ذلك، واصلت «أونروا» القيام بدورها البطولي في أجواء من جحيم القصف المتكرّر على مقارّها، واقتحام مراكز الإيواء التي وفّرتها لمن فقدوا بيوتهم وذويهم، وكان من المنتظر أن تحظى الوكالة بدعم متعدّد الأشكال، نظراً إلى مواظبتها على العمل في ظروف بالغة الخطورة، وأن تنال، على الأقل، تقديراً معنوياً، لجهودها الإنسانية الاستثنائية أمام الوحشية المتمادية من القوات المعتدية جرّاء انتهاك سائر القواعد والضوابط للحروب، ومع انكشاف وجهة هذه الحرب بتنظيم إبادة جماعية للمواطنين من أبناء غزّة.

خلافاً لذلك، انبرت دول غربية قبل أيام إلى إعلان وقف طارئ لتمويلها الوكالة، استجابة لاتهامات أطلقها مجرم الحرب نتنياهو بحقّ عاملين في الوكالة، حيث جرى اتهامهم بالمشاركة في عملية 7 أكتوبر. وهي اتهاماتٌ سياسية صارخة، لكون صاحبها معروفاً بعدائه لـ«أونروا»، وبريطانيا وكندا وإيطاليا واستراليا وفنلندا إلى إعلان وقف طارئ لتمويل الوكالة قبل ظهور (أو استكمال) أي تحقيق مستقل في اتهامات نتنياهو ومجلس حربه الوكالة الأممية. وبهذا، فإن من أمر بقصف مقرّات الوكالة وبقتل العشرات من موظفيها، تم اعتماده مرجعاً قضائياً موثوقاً، للحكم على موظّفين في الوكالة ممن بقوا على قيد الحياة، وبناءً على توجيهات هذا المرجع ممثلاً بنتنياهو فقد سارعت هذه الدول إلى وقف طارئ لتمويل الوكالة، ومن غير أن يلتفت مسؤولو هذه الدول الغربية المتمادية من القوات المعتدية جرّاء انتهاك قاتل، وأنه يستحقّ سوقه إلى المساءلة والمحاكمة، إذ أمر بارتكاب مجازر مريعة ضد اللاجئين في مقرّات «أونروا»، وأمر بقصف مراكزها مرارا وتكرارا، واستهدف بالقتل عشرات من موظفيها، وذلك في سياق حملة التطهير العرقي التي ما انفكّ يشنّها على مرأى ومسمع من قادة الدول الغربية.

ومن شأن وقف مساهماتٍ أساسية في تمويل الوكالة أن تتعرّض ميزانيّتها للخطر، حيث تقف «أونروا» في طليعة هيئاتٍ دوليةٍ قليلةٍ تتابر على أداء دورها الإغاثي والإنساني، بما يجعل من وقف التمويل وسيلة ضغط شرسة تعيق عمل الوكالة، وبما يشكل بداهة دعما لحرب نتنياهو على الكتلة البشرية في غزّة، بتجفيف ما تبقى من مصادر الحياة وموارده في القطاع المنكوب. وبما يشكّل استجابة للهدف العزيز على السيد نتنياهو بتهيئة الظروف والأجواء لتصفية الوكالة المعنية بإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم منذ أزيد من سبعة عقود.

من المعلوم أن دولا غربية رئيسة، منها تلك التي أوقفت تمويلها «أونروا» قد أبدت مواقف تتراوح بين تأييد صريح لحرب نتنياهو، أو الامتناع عن الدعوة إلى وقف إطلاق النار، أو إبداء اللامبالاة والناي بالنفس عن هذه الحرب الوحشية، وإذا بهذه الدول تستيقظ فجأة وتلتفت إلى تفصيل منتقى من تفاصيل تلك الحرب، يتعلق بموظفين في الوكالة، ولا يتعلّق الأمرّ هنا بإبادة مئات من العائلات، ولا تهديم المئات من البيوت والمجمّعات السكنية على رؤوس أصحابها، ولا بقطع الماء والكهرباء والدواء عن الأطفال والرضّع والمسنّين والمرضى، بل يتعلق الحال باتهامات من غير سند أو دليل تتعلق بما جرى في 7 أكتوبر. اما ما جرى بعد ذلك التاريخ فإنه لا يستوقف ممثلين سياسيين وصانعي قرارات بارزين للحضارة الغربية في طوْرها الراهن. بهذا يتم إسناد نتنياهو بطرقٍ شتّى، منها المسارعة في دعم توجّهه إلى الطعن بوكالة أونروا على طريق شطبها، بحيث يتم معها شطب عبارة اللاجئين الفلسطينيين، فهذا اللجوء هو الوجه الثاني لنشوء الدولة الإسرائيلية على أرض فلسطين بدعم بريطاني ثم أميركي، قبل أن ينضم باقي الغرب إلى مباركة اقتلاع شعبٍ من أرضه، والحرب الصهيونية التي شنّت على هذا الشعب منذ بدء الانتداب البريطاني قبل أزيد من قرن، ما زالت متوالية فصولاً وتشهد دعما غربيا متواصلا، مع إظهار دول غربية مواقف نزيهة مثل بلجيكا وإسبانيا والنرويج ومالطا وايرلندا. ويبقى استهداف الوكالة الأممية هذه الأيام في قلب هذه الحرب ذات النزوع الاستئصالي، ما يعيد التذكير بفصول سوداء من نشأة دول مثل كندا واستراليا والولايات المتحدة على حساب السكّان الأصليين، فيما يشي وقوف بريطانيا مع استهداف «أونروا» بوفاء المحافظين الجدد في لندن بتاريخ بلادهم المشين في التسبّب بالكارثة الفلسطينية ابتداء بوعد بلفور عام 1917 ومرورا بفرض الانتداب الوظيفي على فلسطين لتمكين الحركة الصهيونية من الاستيلاء عليها، وليس انتهاء بالانسحاب البريطاني من فلسطين تزامناً مع إعلان إنشاء الدولة الإسرائيلية. ولا يكرّر التاريخ هنا نفسه، بل إنه يشهد تواصلا واستئنافا لعداءٍ ثابت منذ أزيد من مائة عام، وعلى الضد من ادّعاءات الخروج البريطاني من الحقبة الاستعمارية ومن ذهنيّتها.

> يتم إسناد نتنياهو بطرقٍ شتّى، منها المسارعة في دعم توجّهه إلى الطعن باونروا على طريق شطبها، بحيث يتم معها شطب عبارة اللاجئين الفلسطينيين

وسوى ذلك، ينطوي استهداف وكالة أونروا على استهداف أكبر نحو المنظمة الدولية الأم، وهي الأمم المتحدة الراعية للوكالة، ولهذا لم يلق أمين عام للأمم المتحدة مثلما لقيه أنطونيو غوتيريس من استخفاف وتجاهل لنداءاته ومناشداته منذ أربعة شهور من قادة دول غربية ممن يعكسون في هذه الأونة انحدارا لا مثيل له في القيم السياسية الدولية يتعدّى ازدواجية المعايير إلى تغييبها والقفز عنها.

(كاتب من الأردن)

عندما تعمل إسرائيل لتصنيف حماس «منظمة إرهابية» في الهند

منال علات

أعلن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، مع بداية «عملية طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/تشرين الأول، أن بلاده متضامنة مع إسرائيل واصفاً العملية «بالهجمات الإرهابية»، وفي هذا تحول في مواقف الهند؛ ففي «المواجهات» السابقة بين إسرائيل وحركات المقاومة الفلسطينية، كانت نيودلهي تستخدم مصطلح «المسلحين» من دون «الإرهاب». وقد أشادت إسرائيل بموقف الهند «لإدانتها المبكّرة والحازمة للإرهاب»، ودعت نيودلهي إلى «تصنيف حماس رسمياً منظمة إرهابية داخل البلاد»، وتواصل إسرائيل حواراتها مع السلطات الهندية المختصة لتتبنّى نيودلهي هذه الخطوة، وسيكون قرار الهند في هذا مؤشّراً مهماً على الموقف الهندي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ككل.

في تصريحاتها غير المسبوقة، قالت الهند «إنها تدين بشدة وبشكل لا لبس فيه الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره»، وإن «هناك مسؤولية عالمية لمكافحة خطر الإرهاب»، «وعلى المجتمع الدولي أن يقف صفاً واحداً في مكافحة الإرهاب». لكن الهند تحاشت، في البداية، ذكر حركة حماس بوضوح، واكتفت نيودلهي «بوصف» ما حدث بأنه «هجوم إرهابي»، من دون إدانة صريحة لحركة حماس. ثم ذكرتها أول مرة في نيودلهي، بعد العملية، في بيان صحافي صادر عن الخارجية الهندية في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، عندما أشير إلى الحركة طرفاً في الصراع في المنطقة؛ «حول التطورات في منطقة غرب آسيا والصراع بين إسرائيل وحماس»، وأعربت عن «القلق العميق إزاء الإرهاب». وقالت مندوبة الهند الدائمة لدى الأمم المتحدة رونشيرا كامبوج، يوم 12 ديسمبر/ كانون الأول 2023، «لقد وقع الهجوم الإرهابي في إسرائيل في 7 أكتوبر... ».

في توضيح للتفاعلات التي تجري في الهند، نقلت صحيفة (The Hindu) «الهندوس» في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، عن مصادر دفاعية هندية لم تُذكر، إن «الجيش الهندي يجري تحليلاً دقيقاً للهجمات غير المسبوقة ومتعدّدة الجوانب على إسرائيل من حركة حماس المسلحة لاستخلاص الدروس ذات الصلة»، نظراً إلى طبيعة التهديدات الإرهابية التي تواجهها الهند». ومن هنا، تُوضع السياسة العلنية حول تضامن الهند مع الجانب الإسرائيلي في إطار وضع مشترك بين البلدين في قضية «مكافحة الإرهاب».

كانت الهند، في السابق، تستخدم عبارات مثل «حركة حماس المسلحة»، واتجهت إلى وصف غير مسبوق لـ«إرهابية»، ومن ثم أشار بيان الخارجية الهندية إلى «الصراع بين إسرائيل وحماس». ويمكن النظر إلى هذا كله في سياق بلورة الموقف الهندي من الدعوات الإسرائيلية إلى تصنيف حركة حماس «منظمة إرهابية».

لم يجب المتحدث الرسمي للخارجية الهندية أريندام باجشي على سؤال طُرح في الإحاطة الإعلامية الأسبوعية للوزارة، في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، عما إذا كانت بلاده ستتجه إلى تصنيف «حماس» منظمة إرهابية، وقال «إن تصنيف منظمة إرهابية بموجب القوانين الهندية مسألة قانونية... أعتقد أننا كنا واضحين جداً في أننا ننظر إلى هذا باعتباره هجوماً إرهابياً. ولكن هي ما يتعلق بالتصنيف، فإن السلطات المختصة هي المكان الأفضل للرد عليه».

يُعتبر قانون «منع الأنشطة غير القانونية» لعام 1967 (UAPA) القانون الأساسي لمكافحة الإرهاب المعمول به في الهند، ويسمح بنسخته المعدلة الأخير لعام 2019 «لوكالات إنفاذ القانون باتخاذ إجراءات ضد الأفراد وكذلك المنظمات المشاركة في أنشطة غير قانونية، بما في ذلك الإرهاب»؛ يتضمن القانون مجموعة من التشريعات القانونية لمواجه إي نشاط إرهابي أو تمويل أعمال إرهابية أو تعامل مع منظمة إرهابية أو أي نشاط يهدف إلى تنفيذ أجندة إرهابية داخل الأراضي الهندية.

شكّلت المشاركة الافتراضية للرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في مسيرة تضامنية مع «شعب فلسطين» في مالابوروم بولاية كيرالا (جنوب الهند)، في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، متغيّراً جديداً في المشهد. إذ أثارت المشاركة انتقادات سياسية حادّة من أوساط في الهند، وتساؤلات قانونية عما حدث. كتب مسؤول حزب الشعب الهندي (بهاراتيا جاناتا) في الولاية كيه سوريندران، على منصة X: «الخطاب الافتراضي لزعيم حماس خالد مشعل في حدث التضامن في مالابوروم مثير للقلق. أين شرطة ولاية كيرالا التابعة لبيناراي فيجايان؟ وتحت ستار «انقذوا فلسطين»، فإنهم يمجدون حماس، وهي منظمة إرهابية، وقادتها باعتبارهم «محاربين». هذا غير مقبول».

نظمت المسيرة حركة الشباب التضامني (SYM)، التابعة لـ«جماعت إسلامي هند» (JIH)، وقال رئيس الحركة صهيب سي تي: «حماس ليست منظمة نشطة أو محظورة في الهند. وبالتالي، فإن وجود زعيم حماس في هذا الحدث ليس مخالفاً للقانون».

واعتبر بعضهم أن المسيرة قد تندرج في محاولة تأجيج التوترات الطائفية في الولاية؛ لأنها رفعت شعارات «مناهضة للهندوتفا (عقيدة دينية قومية هندوسية) ومعادية للصهيونية»، ولذلك، توعد أعضاء من حزب الشعب الهندي في ولاية كيرالا بإجراءات ضد منظمّي المسيرة والمشاركين فيها. وهذا ما قد يلتقي مع المساعي الإسرائيلية لتصنيف حركة حماس «منظمة إرهابية».

وقد قال السفير الإسرائيلي لدى الهند ناؤور جيلون، في مؤتمر صحافي يوم 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2023: «أعتقد أن الوقت قد حان أيضاً لتصنيف حماس رسمياً منظمة إرهابية في الهند...»، وتابع: «لقد تحدثنا إلى السلطات المعنية هنا، وهذه ليست المرة الأولى التي نتحدث فيها عن ذلك...». وفي خطوة إسرائيلية قد تكون حافزاً للهند لفعل الشيء نفسه مع حماس، صنّفت إسرائيل جماعة عسكر طيبة «منظمة إرهابية» يوم 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، وهي جماعة مصنّفة في قائمة المنظمات الإرهابية لدى الهند؛ تتهمها الأخيرة بتدبير «هجمات مومباي عام 2008».

> يصعُب تجاوز المواقف الهندية الشعبية والمجتمعية المعارضة لتصنيف حركة حماس «منظمّة إرهابية»

ربما تتّجه نيودلهي إلى تصنيف بعض الشخصيات من حركة حماس بأنها «إرهابية»، وفي خيار أكثر ترجيحاً، ربما تتبنّى موقفاً تجاه الجناح العسكري لحركة حماس (كتائب عز الدين القسّام)، ومن ثم، أو تصنيف الحركة بشقيها العسكري والسياسي «منظمة إرهابية»، كما فعلت دول أخرى، في البداية، حظرت محكمة المملكة المتحدة الجناح العسكري لحركة حماس في عام 2001، ثم امتدّ هذا ليشمل «حماس» بأكملها في عام 2021.

على المدى القصير، يُستبعد أن تتجه الهند إلى أي خطوةٍ من الخطوات السابقة تجاه حركة حماس؛ وفقاً لما ينص عليه قانون «منع الأنشطة غير القانونية»، إذ تحتاج عملية «التصنيف» معايير محددة؛ وتتسم أحكام «قانون منع الأنشطة غير القانونية» بالغموض وسوء الصياغة، نظراً إلى إدراج مجموعة من التدابير التشريعية والقانونية يجرى اعتمادها بموجب «مكافحة الإرهاب»، والتي قد تحتاج إلى تحقيق قانوني دقيق للوصول إلى حالة «التصنيف».

كما يصعُب تجاوز المواقف الشعبية والمجتمعية والمعارضة الحزبية داخل الهند لتصنيف حركة حماس «منظمة إرهابية»؛ إذ كان هناك تفاعل شعبي هندي مؤيد للشعب الفلسطيني، وبعضها منظّم من مجموعات ومنظمات هندية، مثل مسيرة التضامن مع فلسطين التي نظمّتها حركة الشباب التضامني، والتي أعربت عن أنها «تخطّط لتنظيم فعاليات مماثلة».

أما على المستوى الحزبي؛ فقد أظهرت الحرب بين إسرائيل وحركات المقاومة الفلسطينية مواقف حزبية متباينة داخل النظام السياسي الهندي، قد تحتاج مطالعة أخرى لمعرفة وتحديد أبعاد الرؤية الحزبية للسياسة الهندية تجاه حركات المقاومة الفلسطينية، والقضية الفلسطينية عموما.

(باحثة فلسطينية)

عرب إسطنبول: هل من تغيير بعد الانتخابات؟

مدى الفاتح

عدة زوايا يمكن أن يُقرأ منها واقع الوجود الأجنبي، وخصوصا العربي، في إسطنبول. الأولى، ما لا يختلف عليه أي أحد من قاطني هذه المدينة، أنها تكاد تكون قد وصلت لطاقتها القصوى في الاستيعاب، على الرغم مما جرّبته من حيل من أجل السيطرة على الكثافة السكانية التي تضغط بالضرورة على جميع الخدمات.

بالازدحام كان إيجاد مجمّعات سكنية طرفية وتشجيع الناس على الانتقال إليها، بجانب ذلك فعلت الولاية، التي تنافس ولاية أنقرة من ناحية الأهمية، الخدمات المحوسبة والتطبيق الخاص بالحكومة الإلكترونية الذي يغني عن الانتقال الشخصي إلى المنافذ الرسمية، وبسهل استخراج أغلب الأوراق الحكومية عبر الهاتف أو الحاسوب الشخصي. إلا أن هذا كله لم يكف، فحتى مع انتشار مجمّعات التسوق والمستشفيات والمدارس في كل بقعة تقريباً، إلا أن الناس كانوا ليسوا حالاً مامون العواقب، والتجاهل المغرور لسخط الشعبي العربي والدولي الذي تسبّبت فيه الحربية الإبادة في فلسطين المحتلة، لا يستبعد أن يكون فتيل الانفجار، وبعد هزيمة الجيوش العربية في حرب 1948، شهدت المنطقة العربية موجة تغيير سياسي امتدّت المترو، التي يتم افتتاح مزيد منها كل بضعة أشهر، حتى المشروع الثوري، الذي يطلق عليه اسم «ميتروباص»، لجمعه بين شكل الحافلة وسرعة المترو، ويربط بين جانبي المدينة الآسيوي والأوروبي، وينطلق على مدار الدقيقة الواحدة، لم يعد كافياً أمام تدفقات الركاب، الذين بات معظمهم لا يجدون مقعداً فارغاً في رحلة قد تمتدّ أكثر من ساعة. جعل هذا الواقع سياسة تخفيف أعداد المهاجرين والأجانب منقبلة لدى كثيرين، فإذا كان من المعروف استقبال تركيا ملايين الوافدين، فإنه يجب أن نعرف أيضاً أن أغلب هؤلاء يفضلون الإقامة في إسطنبول دون غيرها من المدن والولايات. بجانب هذه الحقيقة، تبرز حقيقة براغماتية أخرى، أنه لا يمكن بأي حال تصوّر أن سياسة التخفيف هذه لا يسنده منطق، فالمفهوم أنها ستكون موجهة إلى الأجانب، وأنها ستهدف إلى تشجيعهم على اختيار مدينة أخرى للإقامة، إذا لم يكن لبقائهم مبرّر مقنع.

زاوية أخرى يصعب إنكارها، أن الوجود الأجنبي، بشكل أخص العربي الذي يتصدّره السوريون، كانت له عدة مساهمات في الحياة الثقافية والاجتماعية التركية. حدث كبير ومهم مثل معرض إسطنبول للكتاب العربي، مثلاً، والذي يعد أهم المعارض خارج حدود العالم العربي، ما كان يمكن له أن ينجح هذا النجاح لولا احتضان إسطنبول هذه الأعداد من المهاجرين العرب. يمكن قول الشيء نفسه في موضوع طفرة السياحة التي استفادت بشكل لا يمكن إنكاره من المترجمين العرب ومن شركات الترويج والخدمات، التي وظفت المجيدين للغة العربية، والذين مضى بعضهم إلى إنشاء مشاريع خاصة، وترويج السياحة التركية وما يرتبط بها من فنادق ومواصلات، خصوصا في العالم العربي.

ليس من النادر في إسطنبول أن تقابل شخصاً مقيماً فيها نحو عشر سنوات، لكنه لا يكاد يتحدّث التركية. تلك هي إحدى نتائج السكن في مجموعات متقاربة، الأمر الذي كان يعد الدوام مطلوباً بالنسبة للقادمين، الذين كانوا يرغبون في أن يكونوا بالقرب من معارفهم، أو الذين كانوا يعتبرون أن بقاءهم لن يطول.

(كاتب سوداني في لندن)

> معظم الوافدين يفضلون الإقامة في إسطنبول دون غيرها من المدن والولايات التركية

كاريكاتير كيغل كارتونز

العالم السنّي يخذل المقاومة

صلاح الدين الجورشي

تشعر الأوساط السياسية الرسمية العربية، السنّية تحديدا، بقلق بالغ من ازدياد الدعم الذي تتلقاه المقاومة الفلسطينية من طهران والجماعات القريبة منها. وتخشى هذه الأوساط أن يؤثر ذلك في المستقبل على التوازنات والولاءات في المنطقة.

إثارة المسألة الطائفية والمذهبية خطر عظيم في هذه المرحلة بالذات التي تفرض، أكثر من أي وقت مضى، تجنّب الخطاب التقسيمي، والتركيز على دعم المقاومة بدون تحفّظ، وبعيدا عن المناورات السياسوية والأيديولوجية. ومع أهمية الوعي بذلك، لا يجوز غضّ الطرف عن خلفيات ما يجري هنا وهناك لفهم التحوّلات الاستراتيجية التي يمكن أن تحصل في المنطقة بسبب هذه الحسابات الضيقة.

كان العالم السنّي مطمئنًا في السابق عندما كانت العربية السعودية تعلن عداءها الصريح لإسرائيل، وتعتبرها كيانا غاصبا لفلسطين. وتدعم ذلك عندما جرّت المملكة وراءها العالم السني الى تأييد ما سمّيت «مبادرة السلام العربية»، التي شكّلت مبادرةً متماسكةً دبلوماسياً، تضع الاعتراف بإسرائيل مقابل قيام دولة فلسطينية. ورغم أن طهران تمسّكت بشعار تحرير كامل فلسطين إلا أن حزامها لم يتجاوز التنظيمات القريبة منها مذهبياً وسياسياً. بدأ هذا المشهد يتفكّك مع التحوّل السياسي الكبير الحاصل في موازين القوى داخل المملكة، واحتمال حصول تطبيع مباشر بين إسرائيل والسعودية بوساطة أميركية. ونظراً إلى أهمية هذا المنعطف الاستراتيجي، أخذت معظم الأنظمة العربية وغيرها تعيد حساباتها.

في هذا السياق، حاولت طهران أن تستثمر ما يحدُث وفق مصالحها ورؤيتها الخاصة، بما في ذلك توثيق العلاقات مع الرياض، ففي وقتٍ أعطت فيه أغلب الدول السنّية ظهرها للمقاومة الفلسطينية، حركتي حماس والجهاد الإسلامي تحديدا، عملت إيران وحلفاؤها على بناء علاقات استراتيجية معها. ورغم أن القيادة الإيرانية فوجئت بهجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول، حسب تقديرات المخابرات المركزية الأميركية، إلا أن

حرب غزّة الكاشفة

نهاد أبو غوش

لكل حربٍ سماتُها وملامحها، وتأثيراتُها المباشرةُ والبعيدة المدى، مبرّراتها ومقدّماتها، ثم ما تحفره عميقاً في وعي الأجيال كما فعلت حرب حزيران 1967 في أجيالٍ متلاحقةٍ من العرب، إلى جانب ما في الحروب عبر التاريخ من مشتركات. غالباً تجتمع في الحروب عوامل القوة والعنف والتوحش مع نتائج تأثيرات ذلك كله على الكيانات والبشر من نشوة الانتصار ومذلّة الهزيمة، آلام ومعاناة وتشريد ودمار ودموع وبطولات وعجز وخذلان. يجتمع ذلك كله الآن في حرب الإبادة المستمرّة على غزّة، معركة طوفان الأقصى، والتي سمتها إسرائيل «السيوف الحديدية» ثم اختارت لها اسمًا توراتيا ينمّ عن التأسيس والإرساء، وهو «سفر التكوين» لإسباغ طابع ديني عليها، مع أن الاسم لم يشقّ طريقه بسلاسة في عالم الإعلام. أما الحرب فهي «ما علمنا وذقنا» في كل المعارك والوقعات التي عرفناها أو قرأنا عنها، ولكنها في غزة تكتسب أبعاداً وطنية وإقليمية وكونية لا سابق لها، فإلى جانب وجهْها المتلازمين المتكاملين: المأساة والكارثة الإنسانية والعذابات الهائلة من جهة، مع الصمود البطولي للشعب والمقاومة من جهة أخرى، فإنها غدت حرباً كاشفة لكل عيوب النظام الدولي السائد وعوراته ومعاييره المزدوجة، ودور النظام العربي ومؤسّساته، ولطبيعة إسرائيل الدولة والمجتمع، ولدور الأفكار والإيمان بها في المواجهات التي تقع بين أطراف غير متكافئة في قواها المادية، وغير ذلك كثير مما أظهرته أيام الحرب الطويلة، وما سوف يُظهره المستقبل والفحوص المدقّقة لما جرى ولتداعياته البعيدة الأثر.

لعل أبرز ما كشفت الحرب النقاب عنه هو الوجه الحقيقي لإسرائيل، الدولة التي أنشئت وقامت على جرائم الإبادة والتطهير العرقي، وطوال تاريخها استخدمت المجازر والمذابح كأدوات لتنفيذ أهدافها السياسية من تهجير للسكّان الأصليين، وردع للخصوم، وكانت وما زالت تتصرّف وكأنها فوق القانون وخارج نطاق أي مساءلة أو محاسبة من المجتمع الدولي وأدواته القانونية.

أزالت حرب غزّة مساحيق التجميل التي أخفت وجه إسرائيل الحقيقي، حيث نجحت في تضليل أوساط واسعة في الغرب، كما في المحيطين، العربي والإسلامي، وتقديم نفسها دولة ديمقراطية وليبرالية متحرّرة، ومعجزة صناعية وتكنولوجية، ودولة ترغب في التعايش والسلام. مجازر كثيرة اقترفتها إسرائيل كانت بحاجة إلى دراسات وجهود استقصائية واستنطاق من بقوا من الشهود، وكشف بعض الوثائق بعد مرور وقت كافٍ الذي يمتد أحياناً إلى نصف قرن أو أكثر. لكن جرائم اليوم تنفذ على الملأ بالبث الحي والمباشر، وبالصوت والصورة، وتشهد عليها المنظمّات الأممية بعشرات التقارير الموثقة.

لقد بدا واضحا منذ الأيام الأولى للحرب أن إسرائيل ترتكب عدة أنواع من جرائم الحرب مجتمعة، وهي جريمة الإبادة الجماعية لمجموعة عرقية أو قومية هي الشعب الفلسطيني، وجريمة فرض العقوبات الجماعية بمنع دخول الطعام والماء والدواء والوقود لجميع السكّان من دون تمييز، وجريمة التطهير العرقي والتهجير، ومضت إسرائيل في اقتراف هذه الجرائم من دون أدنى خوف من عقاب أو حساب، وراح مسؤولوها يحرّضون بغرض ارتكاب المزيد، بما في ذلك دعوات إلقاء قنبلة ذرية لحسم الصراع واختصار الزمن، وتهجير الفلسطينيين إلى أي دولة تقبل استيعابهم من كندا إلى الكونغو، وهم الكم البشري الذي تنظر إليه إسرائيل، لا بوصفهم بشرا وشعبا مجاورا ترتبط قيادته معها باتفاقيات سلام، بل كمجموعة من المشكلات الإنسانية والإرهابية والديمغرافية. من الواضح أن هذه النزعة المنفلتة من كل الاعتبارات تراجعت قليلاً بعد قبول محكمة العدل الدولية دعوى جنوب افريقيا، وإخضاع كل ممارسات إسرائيل للمساءلة والفحص، لكن لغة «الحلّ النهائي» المستوحاة من أدبيات النازية ما زالت حاضرة بقوة في الخطاب الإسرائيلي الرسمي والأهلي.

أظهرت الحرب، كما لم تفعل قضية عالمية أخرى، مدى إجحاف النظام الدولي وظلمه، وازدواجية المعايير التي يستخدمها سادة هذا النظام، في تطبيق القوانين الدولية، التي يجري تكييفها ومواءمتها بحسب جنسية الجاني والضحية ولونهما وهويتهما العرقية والدينية، وليس أدلّ على ذلك من مواقف الإدارة الأميركية التي ما زالت تتصرّف بوصفها رئيسة هذا النظام الدولي وشرطي العالم. والمفارقة أنها ما زالت تعتبر نفسها الراعي الحصري لمسيرة «السلام» و«التسوية» بين الفلسطينيين وإسرائيل، فهذه الإدارة ترى ما تريد وتغضّ النظر عما لا يروقها ولا ينسجم مع مواقفها، تتلقّف الحجج والأعذار الإسرائيلية من دون الحد الأدنى من عمليات التحقق والتدقيق. ينفطر قلب الرئيس الأميركي، كما قال، لدى سماعه أنباء مقتل اسير يحمل الجنسية الإسرائيلية، وهو في الواقع جندي في الجيش الإسرائيلي، ويشكّك في أعداد الضحايا الفلسطينيين، ويصم أذنيه عن الإحصائيات المفزعة لوكالات الأمم المتحدة جميعها التي تؤكّد مقتل ما معدّله مائة طفل فلسطيني في اليوم، قياسا بطفل أوكراني واحد خلال الحرب الدائرة منذ عامين. أما الناطق باسم الخارجية الأميركية، مايك ماثيو، والذي تدّعي أجهزة إدارته معرفتها بحركة الطائر والفراشة على سطح الكوكب، فقد بدا كشخص مغفل أمام هجوم الصحفيين، وهو يدّعي عدم معرفته بنسف الجامعات والمستشفيات والمساجد والكنائس والبيوت والمنازل والمقابر والطرقات وكل معالم الحياة في قطاع غزة.

لم تقتصر آثار حرب غزّة الدولية على كشف طبيعة النظام الدولي السائد، بل جاوزت ذلك لتطاول السياسات الوطنية واصطفافات القوى في كل دولة، فها هي تؤثر على الانتخابات الأميركية وفرص إعادة انتخاب الرئيس جو بايدن، وها هم المحتجّون يلاحقون الرئيس ووزير خارجيته بلينكين وباقي فريق الإدارة أينما ذهبوا ويقاطعون خطاباتهم مطالبين بوقف إطلاق النار. وها هي مظاهراتٌ عارمة بمئات الألوف تجوب معظم المدن والعواصم الغربية، وتتسبّب بازمات حكومية في بعض البلدان مثل بريطانيا، وباتت غزّة موضوعا رئيسيا على أجندة الأحزاب والقوى الاجتماعية الأوروبية والغربية عموما.

ومن الأمور الصارخة التي كشفتها حرب غزة، مدى تهافت النظام الرسمي العربي وهشاشته، وعجزه عن التأثير في معادلة الحرب إلى درجة العجز عن إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية التي تكدست في مدينتي العريش ورفح المصرية من دون أن يتمكن أحد من إدخالها إلا وفق الاشتراطات التعجيزية الإسرائيلية. عبّر النظام الرسمي العربي عن هذه الحالة بتأخير عقد القمة العربية الاسلامية المشتركة 35 يوما عن تاريخ بدء الحرب، ثم عبر تباطؤ الأداء العربي وانقسامه واكتفائه بالبيانات والمناشدة من دون أن يفكر أدنى تفكير في مجرد التلويح باستخدام الإمكانات العربية الهائلة، البشرية والاقتصادية والدبلوماسية للضغط على إسرائيل. حال الشارع العربي لم تكن في حال أفضل من الموقف الرسمي مع استثناءات قليلة، وهو أمرٌ يمكن ان يُعزى إلى سيطرة منظومات القمع أولا، وإلى ضعف الأحزاب والقوى الاجتماعية التي يمكن أن تستوعب المشاعر الشعبية المتأجّجة وتحوّلها إلى فعل سياسي ضاغط يلزم الحكومات، ويدفعها إلى الخروج من دائرة المراقبة والفرجة. ينطبق كل ما سبق وبشكل أكثر فداحة وأسى على الموقف الرسمي الفلسطيني الذي تمثله قيادة السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، وهي ما زالت تنظر إلى حركة حماس منافساً لدوداً لها وليس شريكاً وطنيا. اتسم الموقف الرسمي الفلسطيني بطابع انتظاري، وكأن ثَمّة من ينتظر إذنا بعودة السلطة لتسلم مهمّاتها في غزّة، وصدرت رسائل وبيانات ومواقف هي أقرب إلى التضامن الذي يبديه الأخ البعيد والصديق منها لمن يتحمل مسؤوليات سياسية وقانونية وأخلاقية تجاه شعبه الذي يُذبح ويباد، والأنكى صدور عدة تصريحات بائسة يعتبر بعضها أن الأمر مشكلة بين «حماس» وإسرائيل، ويلوم آخرون «حماس» ويدعون إلى محاسبتها، ووصل الأمر بأحدهم إلى درجة وصف الحركة بأنها «إرهابية» في ظل استهدافها الدموي من إسرائيل. المفارقة أن كل هذه المواقف الهزيلة لم تشفع للسلطة في إرضاء الأميركي والإسرائيلي ولا في تحسين صورتها، بل ظلت محل اتهام من الأميركيين بأنها فاسدة، وبحاجة إلى إصلاحات جوهرية، كما أنها مهما فعلت ليست مقبولة من الإسرائيليين الذين يرفضون اي صيغةٍ مهما كانت لإعادة توحيد الفلسطينيين ضمن ي أداة سياسية أو كيان.

كشفت هذه الحرب مدى زيف المؤسّسات الإعلامية الكبرى، ومخالفاتها الفظّة المبادئ المهنية التي تقوم عليها الصحافة، فهي تبنّت الروايات الإسرائيلية الملفقة بشأن «الفظائع» التي ارتكبتها المقاومة يوم 7 أكتوبر، وردّدتها وبنت عليها روايتها وتغطيتها من دون الحد الأدنى من وسائل التحقق والتوثيق، لا بل ظلّت مصرّة على تجاهل الوقائع المادية والاعترافات والشهادات الإسرائيلية التي توالت عن مسؤولية الجيش الإسرائيلي في قتل العدد الأكبر من «المدنيين» الإسرائيليين، إما بسبب الفوضى وانهيار المنظومة الأمنية، أو بسبب تطبيق بروتوكول هانيبعل الذي يقضي بقتل الأسرى، ومن يأسرهم للحيلولة دون استخدامهم ورقة مساومة. لقد ثبت أن وسائل الإعلام الغربية الكبرى تتبع مصالح مالكيها ومراكز القرار في الغرب، فتنشر ما ينسجم ومصالحها وتهمل ما يتعارض معها، ويعود الفضل إلى انتشار «صحافة المواطن» وتقنيات الاتصال الحديثة في نقل الحقائق الدامغة عن معاناة الفلسطينيين والجرائم الإسرائيلية.

من أهم ما تجلى في هذه الحرب، الأكثر قسوة في العصور الحديثة، إعادة التأكيد على معادلات الصراع بين قوى غير متكافئة في إمكاناتها العسكرية والمادّية، فهذه الحرب هي بين دولة تملك واحداً من أقوى جيوش العالم، ومدعومة بكل شيء من أكبر وأقوى قوة عالمية، وشعب محاصر ومخنوق ومحروم من أبسط مقوّمات الحياة الإنسانية.

(كاتب فلسطيني)

> القوة الشعبية البسيطة الإمكانات المسلحة بإيمانها بقضيتها وبحقوقها، وبإرادتها في الحياة والحرية، يمكنها الصمود ومواجهة القوة الغاشمة

> أظهرت الحرب، كما لم تفعل قضية عالمية أخرى، مدى إجحاف النظام الدولي وظلمه، وازدواجية المعايير التي يستخدمها سادة هذا النظام

جنوب أفريقيا وإسرائيل: متى تصير قرارات «العدل الدولية» نهائية؟

عبد الفتاح ماضي

مثّلت مقاضاة دولة جنوب أفريقيا لدولة الاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية وقرار هذه الأخيرة سابقة في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. يناقش المقال الصورة الكبرى خلف هذه القضية، ويرى أن سبب مشكلة عدم تنفيذ القرارات الأممية هيكلي في النظام العالمي الحالي وداخل الدول الديمقراطية الغربية أيضا، فما الملامح العامة لعالم السياسة المعاصر؟ ومتى تكون قرارات محكمة العدل نهائية؟

1.

أقامت الدول الكبرى الغربية منذ نهاية القرن التاسع عشر نظامًا عالميًا يمكن على أساسه فهم عالم السياسة الوطني (ممارسة السلطة داخل كل دولة) والعالمي (العلاقات بين الدول وغيرها من الفاعلين) على أساس معادلة تقوم على أربعة أركان على الأقل: القوة أساس السياسة؛ والسياسة هي صراع قُوَى مفتوح ينتصر فيه الأقوى؛ ومركزية فكرة المصلحة الوطنية والتي يتم استخدامها لتبرير الصراعات وما ينجم عنها من موازين قوة وتداعيات؛ وأخيرا لا سقف أمام الإنسان بمعنى أن لا معايير للمصلحة ولا للصراعات، ولا مكان للقيم والمبادئ والأخلاق، وكل شيء يمكن تبريرُه حسب هوى (أو «مصلحة») إذا ما أردنا استخدام مفردات هذا النظام) فرد أو جماعة أو مؤسسة أو دولة. وقد صوّر أحمد شوقي هذا في مسرحيته «شريعة الغاب» على لسان الثعلب بقول الأخير: «إن الفتى إنْ كان ذا بطش مساوئه شريفة لكن إذا كان الضعيف فإن حجته ضعيفة».

داخليا ومن الناحية الرسمية، تقوم نظم الحكم على أسس مؤسّسية وتوزيع ما للسلطات، وفي الدول الغربية تحديدا، وهي القوى الأساسية في هذا النظام العالمي، يتمّ الحكم في إطار نظام ديمقراطي تعددي، يتسم بحكم القانون، والفصل بين السلطات، وسيادة المؤسسات المنتخبة شعبيا، واستقلال القضاء، وضمان الحريات وغير ذلك. أما في الممارسة، فيتم إعمال الأركان الأربعة المشار لها، فالسياسة صراع مفتوح ينتصر فيه الأقوى وليس صاحب الحق، والأقوى هو جماعات المصلحة والنفوذ التي قد تكون دولة أجنبية (دولة الاحتلال التي يعمل من أجلها اللوبي الصهيوني في واشنطن)، أو جماعة ذات مصلحة مادية ضخمة (كالمجمع العسكري الصناعي أو شركات الأدوية، ويعمل لها لوبي السلاح ولوبي الأدوية وهكذا). كما يتم تطويع القانون حسب مصالح مختلفة وبأدوات متعدّدة (ولسنا في حاجة إلى انتصار ترامب في الانتخابات الرئاسية المقبلة في أميركا لتأكيد ذلك)، والصوت الانتخابي غير حرٍّ في الحقيقة، نظرا إلى دور أجهزة الإعلام والمال السياسي ونفوذ اللوبيات، وغير ذلك.

خارجيا، صُمم النظام العالمي وهيئة الأمم المتحدة من الناحية الرسمية على أساس احتكار الدول الخمس الكبرى لمجريات الأمور عبر نظام الفيتو في مجلس الأمن. أما في الممارسة، فبالإضافة إلى «الفيتو»، وبرغم وجود ميثاق للأمم المتحدة وسلسلة طويلة من المواثيق والمعاهدات الأممية، إلا أن إعمالها في الواقع يتم بما لا يخالف «مصالح» القوى الكبرى، أي بمعايير مزدوجة. ولكل موقف ما يبرره طالما أن مفاهيم القوة والصراع والمصالح لا سقف ولا معايير محددة لها، ولا مكان لقيم وأخلاق مطلقة.

2.

جاءت دعوى جنوب أفريقيا لتنبيه العالم إلى المعايير المزدوجة تلك، وإلى اختراق المواثيق والمعاهدات التي اتفقت عليها الدول في ظل النظام العالمي الحالي. وذلك حفاظا على إرث نيلسون مانديلا في احترام كرامة الإنسان والنضال من أجل الحقوق المشروعة. كشفت الدعوى ما هو معروف ومنصوص عليه في القوانين والمعاهدات الدولية القائمة، وطالبت فقط بإعماله على دولة الاحتلال بعد عقود من حمايتها واستثنائها من هذه القواعد، بل ومكافأتها من الدول الكبرى ومدّها بالسلاح والدعم اللازمين لاستمرار اعتداءاتها. قبلت محكمة العدل الدولية بأغلبية ساحقة الدعوى، وأقرّت بحقّ الفلسطينيين في غزّة في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية، ورأت أن «من وجهة نظر المحكمة، يبدو أن بعض الأفعال التي ادعت جنوب أفريقيا أن إسرائيل ارتكبتها في غزة يمكن أن تندرج ضمن الأحكام (ضمن أحكام اتفاقية الإبادة الجماعية)». ومع هذا، لم تطلب المحكمة الوقف الفوري للحرب، ويبدو أنها للأسف أخذت في اعتبارها الأبعاد السياسية، لتأمر دولة الاحتلال باتخاذ إجراءات فورية لمنع الإبادة الجماعية في غزة والتحريض المباشر عليها، والتأكّد فوراً من أن جيشها لا يرتكب الانتهاكات المذكورة في اتفاقية منع الإبادة، وضمان توفير الاحتياجات الإنسانية الملحّة في القطاع بشكل فوري، ورفع تقرير إلى المحكمة في غضون شهر بشأن هذه التدابير المؤقتة. اعتبرت جنوب أفريقيا القرار خطوة وطالبت بتنفيذه، أمّا دولة الاحتلال فاعتبرت أنه ضَمِنَ لها الاستمرار في الحرب وما تسمّيه حق الدفاع عن نفسها متجاهلة التدابير ذاتها. ولا شك أن القرار يمثل سابقة فلأول مرة تتم مقاضاة دولة الاحتلال بهذا الشكل، ويمكن البناء عليه لانتزاع قرارات أخرى. لكنه لا يحقق لأهل غزّة الهدف الملح الآن، وهو وقف العدوان فورا، فضلا عن أنه، كما عديد من القرارات الدولية الأخرى، تَرَكَ الباب مفتوحا لتطويعه وتعدّد تفسيراته. وهناك أيضا فيتو مجلس الأمن الذي يعني أن القرارات الأممية، بما فيها قرارات محكمة العدل، لا أسنان لها، ومن ثم، لا شيء يمنع استمرار أميركا في عرقلة أي محاولةٍ لوقف الحرب في مجلس الأمن استنادا إلى قرار المحكمة.

3.

وبالعودة إلى تفسير هذه المشكلة (عجز النظام الدولي الحالي وازدواجية الدول الغربية الديمقراطية)، يمكننا الإشارة باختصار إلى أمرين. الأول المرجعية الفكرية لهذا النظام، والتي تُفسر الكثير من أبعاد هذه المشكلة، فالمرجعية مستمدّة من الفلسفة الليبرالية بنسختها الراهنة، والتي تُستخدم مبرّرا لكل التجاوزات التي تتم في السياسات الداخلية والسياسات الدولية، وفاقت ما كان روادها الأوائل يتطلعون إليه من تحرير الناس من طغيان الملوك وتجاوزات الكنيسة في العصور الوسطى ومن اعتداءات القوى على الضعيف (ضحايا الحروب النابليونية في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر قُدّرت ما بين ثلاثة ملايين إلى ستة ملايين إنسان، والحرب العالمية الأولى 16 مليونا والثانية 52 مليونا).

الحرية التي تقوم عليها هذه الفلسفة اليوم شبهة مطلقة لا قيد أمامها. ومن هنا يأتي الأمر الثاني، وهو الهياكل التي أقامها هذا النظام لإعمال هذه الحرية والأركان الأربعة المشار إليها سابقا، فالدساتير والقوانين التي يُحتكمُ إليها في الديمقراطيات المعاصرة (وكذا المواثيق الدولية في المنظمات الدولية) يمكن دوما تطويعها، لأنها أولاً حيّدت العلاقات والأعراف الاجتماعية والقيم الدينية والروحية، ونظرت إليها أنها مصدر التخلف والصراعات، وثانيا قنّنت فكرتي القوة والمصلحة التي لا سقف لهما، ومن ثم صارت الصراعات أزلية ومفتوحة، أي «صراعات غابة» يحقق فيها القوى (الشركات الكبرى واللوبيات والأغنياء والدول الكبرى) مصالحه ولو على حساب الضعيف (الأقليات والفقراء والمهمّشين والدول الضعيفة).

ما فعلته جنوب أفريقيا هو أنها ألقت، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، أول سهم صوب هذا البنيان المتصدع في الأساس، بعد أن بلغ السيل الزبى وقُتل عشرات الآلاف من المدنيين العُزّل بدم بارد ودُمّرت المستشفيات والجامعات والمدارس والجوامع والكنائس وجُرّفت الطرقات والمزارع ومُنِع الناس من الدواء والماء والكهرباء والوقود على مرأى ومسمع من العالم. هذه ضربة واحدة في الصرح الهش الذي ظنّ أن البشرية يمكنها أن تعيش حسب أهواء الأقوياء وبدون قيم ومبادئ وأخلاق، وأنها مثلُها مثل الدواب، مع اعتذارنا للدوابّ التي لا شك لديها ما يحكمها والذي لا يعرفه البشر. وهي أيضا خطوة لصالح البشرية (قويّها وضعيفها، غنيّها وفقيرها) لأن الاستسلام لهذا النظام يمهّد الطريق لتدمير البشرية في ظل انتشار الحروب ومخاطر السلاح النووي وانتشار الأوبئة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وغير ذلك. متى، إذًا، تكون قرارات المحكمة نهائية؟ لا إجابة نهائية في ضوء ما سبق، فللمشكلة جذور فكرية وهيكلية. لكن أمام العرب أن يتفاعلوا مع النظام الحالي بأدواته، فيتحدّوا ويتخلوا عن الخوف الذاتي من اغضاب الغرب ويستخدموا عوامل القوة المتاحة لهم، وهي كثيرة، لانتزاع حقوقهم. وهذا طريق ليس بالصعب إذا ظهرت قيادات ذات إرادة وطنية حقيقية وإذا تم الاستقواء بالشعوب وكل عناصر القوة المتاحة الصلبة والناعمة. أمام العرب وكل الشعوب الحرّة أيضا خيار الاستمرار في مواجهة النظام العالمي عبر العمل المشترك من أجل إلغاء نظام الفيتو في مجلس الأمن، والأهم أيضا جعل قرارات محكمة العدل الدولية فوق بقية الأجهزة في الأمم المتحدة (الجمعية العامة ومجلس الأمن وكل الأجهزة الأخرى)، لتعمل ككحكم مستقل (كما هو المأمول من المحاكم الدستورية العليا) يضمن تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة ونصوص المعاهدات الدولية على جميع الدول بلا تمييز أو ازدواجية.

(باحث وأكاديمي مصري)

> للعرب ولكل الشعوب الحرّة خيار الاستمرار في مواجهة النظام العالمي عبر العمل المشترك من أجل إلغاء نظام الفيتو في مجلس الأمن

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads